

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين
الدورة العادية الثالثة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 22-23 يناير 2007

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/302 (X)

تقرير المنتدى الأفريقي الثاني
للقطاع الخاص

-

تقرير المنتدى الأفريقي الثاني للقطاع الخاص

- 1- نظمت المفوضية منتدى الاتحاد الإفريقي الثاني حول القطاع الخاص فى القاهرة، مصر من 28 إلى 30 نوفمبر 2006 . وكان موضوع المنتدى "تمكين القطاع الخاص وترويج صنع فى إفريقيا".
- 2- يرمى المنتدى إلى إشراك مجتمع الأعمال فى تنمية القطاع الخاص الإفريقي وتعزيز التجارة الإفريقية البينية من خلال ترويج منتجات " صنع فى إفريقيا" وكانت المحصلة الرئيسية المتوقعة هى خطة العمل الرامية إلى تنمية القطاع الخاص فى إفريقيا.
- 3- تركزت مناقشات المنتدى حول مواضيع مثل زيادة حجم التجارة الإفريقية البينية فى المنتجات الإفريقية ودور وسائل الإعلام فى ترويج " صنع فى إفريقيا " بالإضافة إلى دور سيدات الأعمال الإفريقيات والقطاع غير الرسمى وذلك باستخدام العلوم والتكنولوجيا كوسيلة لتنويع وتعزيز المنافسة للمنتجات الإفريقية وفرص الاستثمار فى إفريقيا وتمويل القطاع الخاص الإفريقي وترويج " صنع فى إفريقيا " إضافة إلى دور التمويل الجزئى فى إفريقيا وتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص والتمكين الاقتصادى للقطاع الخاص الإفريقي بمن فيهم النساء.
- 4- فيما يتعلق بزيادة حجم التجارة الإفريقية البينية فى المنتجات الإفريقية، برز على الساحة عدد من العوائق الرئيسية فى التجارة الإفريقية البينية منها الافتقار إلى تنويع المنتجات والبيروقراطية والفساد وقصور البنية التحتية والتكاليف الباهظة المترتبة على النقل ومسائل المعايير والتأمين النوعى والاعتماد على نظام المقاييس والإجراءات الصحية والصحة النباتية والحواجز التجارية الأخرى. وقد أوصى المنتدى بإزالة كافة الحواجز بقيام الحكومات بتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وتنفيذ الاتفاقات التجارية الموقعة عليها من قبل الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية والإقليمية ، إضافة إلى زيادة الدعم المالى وتنظيم القطاع الخاص نفسه فى شكل اتحادات قوية ومركزة. وقد اتضح أن الافتقار إلى المعلومات الخاصة بما تنتجه إفريقيا وقدراتها ظل عائقا رئيسيا.

5- فيما يخص دور وسائل الإعلام فى ترويج "صنع فى إفريقيا"، أشار المنتدى إلى وجود إحساس بأن المنتجات المصنوعة فى إفريقيا والخدمات تصنف على أنها من النوع الذى يفتقر إلى الجودة والمستوى بالمقارنة بالمنتجات المستوردة من الغرب. وعليه، حث المنتدى وسائل الإعلام على العمل على تغيير هذا التصور من خلال ترويج مكثف للمنتجات الإفريقية وإبراز صورة إيجابية عن القارة. وعلى القطاع الخاص أيضا وضع ميزانية خاصة لتسويق منتجاتها فى إفريقيا. إضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الحاجة إلى تدريب ممارسى الوسائل الإعلامية على إعداد التقارير حول المسائل الاقتصادية والتنمية

6- فيما يتعلق بدور سيدات الأعمال الأفريقيات والقطاع غير الرسمى. أشار المنتدى إلى أن القطاع غير الرسمى فى معظم البلدان الإفريقية يوفر سبل المعيشة لأكثر من 70% من السكان وأن 90% من الفئات التى تخدم فى القطاع غير الرسمى من النساء. كما لوحظ بأن النشاط التجارى فى القطاع غير الرسمى يولد الابتكار ويدخل عنصر الضغوط التنافسية ويشكل أساسا للتنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا. وفى هذا الإطار، شدد المنتدى على الحاجة إلى ترابط الاستراتيجيات وخطط العمل لتنمية القطاع الخاص عن طريق تنمية القطاع غير الرسمى وإزالة العقبات الرئيسية فى طريق نمو القطاع غير الرسمى كذلك لسيدات الأعمال. وأوصى المنتدى باستخدام التكنولوجيا المناسبة والمتاحة والوصول الأيسر إلى القروض وإضفاء الصبغة الرسمية على القطاع غير الرسمى من خلال النمو وبناء القدرة لسيدات الأعمال وربط استراتيجية تنمية القطاع غير الرسمى يخطط التنمية الاقتصادية الشاملة. وتم فى هذا الصدد، التأكيد على الحاجة إلى قيام الشركات الكبرى باستخدام القطاع غير الرسمى كمصدر للمدخلات والعوامل الأخرى للدعم.

7- فيما يتعلق باستخدام العلوم والتكنولوجيا كوسيلة لتنويع وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الإفريقية، أشار المنتدى إلى أنه سعى على زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات وزيادة أصناف المنتجات التى تصنع فى إفريقيا، يجب تبنى تقنيات جديدة. وتم التأكيد كذلك على الحاجة إلى أنه يتعين على الجمهور أن يلم بهذه العلوم وأن يدرك الحاجة على وضع إطار لتبسيطها واستخدام التكنولوجيا. وأشار المنتدى إلى محدودية الميزانيات التى تعتمد عليها الحكومات لإجراء البحوث والتنمية والعلوم والتكنولوجيا. وفى هذا الصدد، أوصى المنتدى بأن على الحكومات زيادة الاعتمادات الخاصة بالبحوث والتنمية والعلوم والتكنولوجيا وخلق مناخ موات لاستثمار القطاع الخاص فى هذا المجال وأن على مفوضية الاتحاد الإفريقى والشراكة الجديدة للتنمية

إفريقيا " النيباد " ضمان التواصل بين كافة مؤسسات العلوم وتكنولوجيا في إفريقيا بهدف اقتسام المعلومات حول البحوث والابتكارات الجديدة التي يجرى تطويرها.

8- بالنسبة إلى فرص الاستثمار في إفريقيا، أشار المنتدى إلى أنه على الرغم من توفر الموارد الطبيعية الهائلة المتواجدة في إفريقيا وتسجيل استثمار العائدات الضخمة، فإن مستويات الاستثمار محلية كانت أم خارجية على نحو مباشر، ظلت دون التوقعات. ويشكل بقاء استقرار الاقتصاد الكلي بعض التحديات إضافة إلى تشريع قوانين التأمين الملائمة وحقوق الملكية وتطبيق القوانين والنظم. وتم كذلك تحديد الفرص في عدة قطاعات تتراوح من الطاقة والبنية التحتية إلى المياه والزراعة والصناعة الزراعية والتصنيع والتعدين والضيافة والسياحة للخدمات. وأوصى المنتدى بأن على الحكومات صوغ سياسات من شأنها تشجيع التنمية الصناعية ومعالجة مشكلة الفساد وبناء قدرة مبادرات التنمية التجارية المحلية بما في ذلك التدريب وإعداد وتطوير مقترحات المشروع المصرفي .

9- فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص الإفريقي، رحب المنتدى بالمبادرات والتسهيلات التي يقدمها بنك التنمية الإفريقي إلى القطاع الخاص المتمثلة في مرفق منح القروض ومجالات المساعدة للقطاع الخاص ويتمثلان في الإصلاحات السياسية والمساعدات المالية المباشرة والمساعدات الفنية والمشورة والدعم المؤسسي. وأوصى المنتدى بتكوين اتحاد الشركات الكبرى بهدف تمويل أنشطة خاصة وإقامة مشاريع ضمانات للقروض، مؤسسية وسياسية وإصلاحات سياسية وضريبية ومالية ونقدية بغية تعزيز استفادة القطاع الخاص من القروض.

10- بالنسبة لدعم شراكات القطاع العام والقطاع الخاص، أشار المنتدى إلى وجود التحديات والطلبات التي تخص الحكومات بهدف توفير السلع العامة في ضوء العراقيل المالية. وناقش كذلك كيفية استخدام الشراكات العامة والخاصة كوسيلة فعالة لتوفير الخدمات العامة الملحة جدا مثل الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصى المنتدى بأن على مفوضية الاتحاد الإفريقي والنيباد من بين أمور أخرى، تطبيق بعض النماذج الآسيوية الناجحة فيما يتعلق بالشراكات العامة والخاصة وقيام الحكومات بدمج الشراكات العامة والخاصة في تخطيطها الاقتصادي العام.

11- أما بخصوص دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور التمويل الجزئي في إفريقيا، فقد ناقش المنتدى الأبعاد ذات الطبيعة المتعددة للفقر في إفريقيا وكيفية إسهام التمويل الجزئي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف حدة الفقر. وأشار إلى أن التمويل الجزئي سيساعد في خلق الوظائف التي ستقود إلى إتاحة دخول أعلى وبناء الأصول من بين أمور أخرى. وشدد المنتدى على الحاجة إلى تيسير نمو التمويل الجزئي وخدمات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، أوصى المنتدى بأن على الحكومات تهيئة بيئات مساندة لنمو المؤسسات المالية الصغيرة وتعديل القوانين المصرفية لتبدو مناسبة. واقترح كذلك بأن يدرس الاتحاد الإفريقي تمويل بناء قدرة لبرامج المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة والشبكات.

12- وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للقطاع الخاص الإفريقي بما في ذلك النساء، أشار المنتدى إلى بعض التحديات أمام القطاع الخاص. من بينها، افتقار الاقتصاد الكلي إلى الاستقرار المستدام وعدم الانسجام السياسي والترابط والافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي واختناقات البنى التحتية. وأوصى المنتدى بأن على الحكومات معالجة هذه التحديات وأن عليها اتخاذ إجراءات محددة وعلى القطاع الخاص والمستهلكين القيام بذلك بهدف بناء الثقة والأمانة. وسعياً على بناء قاعدة قوية للقطاع الخاص، أوصى المنتدى بأن تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا بتقييم إمكانية إنشاء مؤسسات لصالح رجال وسيدات الأعمال الإفريقيين.

13- أعد المنتدى خطة عمل مصفوفة توضح بجلاء المواضيع المتعددة والعناصر الرئيسية بخصوص كل مجال من هذه المواضيع التي تتطلب اتخاذ إجراء وفاعلين رئيسيين بالنسبة لكل إجراء وإطاراً زمنياً. وستقوم المفوضية بتشاور مع القطاع الخاص والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بإجراء المزيد من تعزيز مصفوفة الخطة.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/302 (X)
ANNEX.1

التقرير النهائي

(1) المقدمة:

1- انعقد منتدى الاتحاد الأفريقي للقطاع الخاص بالقاهرة، مصر، في المدة 28-30 نوفمبر 2006 حول موضوع " تمكين القطاع الخاص وترويج "صنع في أفريقيا". وقد استضاف الاتحاد المصري لسيدات الأعمال المنتدى الذي شارك في أعماله رجال أعمال من عدة دول أفريقية وأيضاً من المهجر. مرفق بهذا التقرير قائمة المشاركين.

(2) الجلسة الافتتاحية:

2- عقدت الجلسة الافتتاحية برئاسة الدكتور نجتيا كواسي مدير الإدارة الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي، وتحدث فيها كل من سعادة الدكتور ماكسويل م. مكويز الامبا مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، والدكتورة أمنية عصفور رئيسة الاتحاد الأفريقي لسيدات الأعمال المصريات، والدكتورة زينب صفر مستشار المجلس القومي للمرأة في مصر وسعادة السفير طاهر فرحات مساعد الوزير للشؤون الأفريقية بجمهورية مصر العربية، الذي افتتح رسمياً أعمال المنتدى.

3- وفي كلمتها أشارت الدكتورة أمنية عصفور إلى أنه قد شارك في المنتدى ممثلون عن مجتمع رجال الأعمال في أفريقيا والمهجر. ونوهت بأن موضع المنتدى " تمكين القطاع الخاص الأفريقي وترويج صنع في أفريقيا " اختير خصيصاً للتصدي للتحديات المهمة. وذكرت أن أفريقيا وإن كانت تعد من حيث الموارد الطبيعية أغنى قارة في العالم إلا أنها أكثر القارات فقراً. وشددت على الحاجة الماسة إلى زيادة حجم التجارة الأفريقية البينية، وتحديد دور القطاع الخاص في التنمية، وتمكين القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بين مكونات القطاع الخاص الأفريقي وأخيراً إعداد خطة عمل للقطاع الخاص.

4- كما عرض الدكتور ماكسويل م. مكويز الامبا في كلمته نبذة عن نشأة المنتدى، مشيراً إلى أن مولده جاء نتيجة إدراك رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي للدور الحيوي للقطاع الخاص في تنمية واندماج أفريقيا، وأنهم اتخذوا قراراً في اجتماعهم بأبوجا، نيجيريا، في يناير 2005، بإضفاء الطابع المؤسسي على القطاع الخاص الأفريقي باعتباره جزءاً من هيكل الاتحاد الأفريقي. كما وافق الاجتماع أيضاً على انعقاد المنتدى بصفة سنوية. وأوضح الدكتور ماكسويل أن المنتدى يفيد كمحفل لقاء بين صناعات للسياسات الأفريقيين والقطاع الخاص، وهو يهدف إلى تعزيز الاندماج القاري بتمكين مجتمع الأعمال من المشاركة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي وأجندة التنمية الأفريقية الشاملة، وتندرج فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية.

5- كما أكد أن المنتدى يوفر مجالاً للحوار وتبادل المعلومات ذات الصلة بالأعمال إلى جانب تقاسم الخبرات وتعزيز تنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وهذه الجهود الغرض منها المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد أيضاً على التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة مساندته للقطاع الخاص في جهوده الرامية إلى التفاعل مع الحكومات، وزيادة الوعي بالتحديات التي تواجه أنشطة الأعمال في أفريقيا وترويج المنتجات الأفريقية. وأضاف المتحدث أن إرساء بيئة مواتية يستلزم إصلاحات في عدة مجالات تشمل: إدخال سياسات الاقتصاد الكلي، ضبط المسارات، النظام القضائي، سياسة المنافسة، السياسات التجارية وكذلك البنية الأساسية للتنمية.

6- وتحدث أيضاً في الجلسة الافتتاحية الدكتورة زينب صفر حيث ألقى الضوء الكاشف على التجربة المصرية في تعبئة القطاع الخاص وتفاعله مع الحكومة وصناعة السياسات الأخرين. وركزت بوجه خاص على دور المرأة والتسهيلات العديدة التي أتاحت لمساعدة سيدات الأعمال.

7- وقد ألقى سعادة السيد طاهر فرحات مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية الخطاب الرئيسي في المنتدى، حيث رحب بالمشاركين في مصر وفي القاهرة على وجه الخصوص. كما رحب بموضوع المنتدى نظراً لأهميته البالغة في تغيير الأفكار الراسخة لدى الناس وحثهم على إضفاء المزيد من القيمة على المنتجات الأفريقية. وشدد على الحاجة إلى مجتمع الأعمال يعمل على نحو وثيق مع الحكومات وهي بصدد تحقيق هدف تنمية استهلاك المنتجات الأفريقية، بحيث لا يسجل زيادة فقط على صعيد التجارة الأفريقية البينية وإنما أيضاً على مستوى تجارة أفريقيا مع بقية أنحاء العالم.

8- وأكد التزام الحكومات الأفريقية بضمان ازدهار الأعمال في أفريقيا والعمل على أن تحتل أفريقيا المكان اللائق بها في الاقتصاد العالمي. واختتم كلمته بإعلان الافتتاح الرسمي للمنتدى.

(3) زيادة حجم التجارة البينية للمنتجات الأفريقية:

9- قدم ممثل سكرتارية النيباد في عرضه نبذة عن نشأة النيباد وعن صياغتها لمبادئها وأهدافها الرئيسية. وقد شملت هذه الأخيرة ضمان تحقيق القارة للأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الاندماج الإقليمي الفرعي والقاري، وتنمية الشراكة في تنفيذ برنامج النيباد (القطاع الخاص، المجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية الإقليمية)، وتشجيع الشراكة مع الدول الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف.

10- وركز على العوائق الرئيسية التي تعترض التجارة الأفريقية البينية، وتتمثل في:

- النقص في تنوع المنتجات.
- المعدلات المرتفعة للرسوم.
- البيروقراطية والفساد.

- ضعف وضالة الحوافز.
 - النقص في المعلومات حول المنتجات المتاحة في أفريقيا.
 - الحواجز التجارية.
 - التكلفة العالية للنقل.
 - العوائق على الطرق والاختناقات المرورية التي تواجه حركة النقل.
 - النقص في القدرة التنافسية.
 - نوعية ودرجة جودة المنتجات.
 - القصور في تنفيذ المبادرات والاتفاقيات التجارية.
- 11- وأكد حقيقة أن التجارة الأفريقية البينية مثلت نسبة ضئيلة لا تتجاوز 13% من إجمالي التجارة الأفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى مثل NAFTA التي يقدر نصيبها بـ 52%. وأشار إلى أن التجارة الإقليمية البينية لبعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية سجلت مستوى مرتفعاً نسبياً بفضل الاتفاقيات التجارية التي نفذت. وشدد على الحاجة إلى أن يكون القطاع الخاص أكثر إدراكاً واستجابة للاندماج الإقليمي والتجارة الإقليمية من خلال الإبداع، وبناء القدرات والاستثمار في مجال الاتصالات والنقل، وتعزيز شراكة/تعاون القطاع الخاص وتقديم المساعدة والدعم المؤسسي لأوساط الأعمال كوسيلة لتنمية المزيد من التجارة في المنتجات الأفريقية. وفيما يخص الحكومات شدد على ضرورة إزالة جميع العقبات التي تعترض التجارة، والأكثر من ذلك القضاء على كافة أشكال البيروقراطية والفساد.

مسائل أثيرت أثناء المناقشة:

- 12- أثار المشاركون عدداً من القضايا أثناء المناقشة شملت الآتي:
- الحاجة إلى إرساء بيئة أعمال يسودها الود والصدقة.
 - الحاجة إلى بناء أو تقوية قدرات وحدات القطاع الخاص في المجموعات الإقليمية الفرعية لتعزيز تنمية القطاع الخاص.
 - واجب الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية من أجل مشاركة كاملة للأفريقيين في المهجر وتعبئة مواردهم لصالح تنمية أفريقيا.
 - إزالة جميع الحواجز الجمركية.
 - تنمية المظاهر الإيجابية لأفريقية.
 - ضرورة أن تتصف اتحادات القطاع الخاص بروح المغامرة والمبادرات النشطة والتركيز على أهداف معينة.
 - تشجيع نشر المعلومات.
 - الدعوة إلى إرساء السلام والأمن في أفريقيا.

التوصيات:

13- تقدم المنتدى بالتوصيات التالية:

- حث الحكومات على خلق بيئة مواتية لتحقيق تنمية القطاع الخاص (تمكين القطاع الخاص، بناء قدرات القطاع الخاص، تكامل التجارة الإقليمية، إزالة المعوقات أمام التجارة، تيسير الإجراءات الجمركية، تسهيل حركة رجال الأعمال والخدمات).
- الدعوة إلى زيادة الدعم المالي للقطاع الخاص حتى يصبح قادراً على تنويع المنتجات المُصنعة في أفريقيا.
- ضرورة أن يعمل القطاع الخاص على توسيع اطلاعه ومعلوماته حول ما يتم إنتاجه في كل دولة من الدول.
- مطالبة القطاع الخاص بأن ينظم نفسه في إطار اتحادات قوية ومحددة محلياً وإقليمياً وعلى مستوى القارة.
- مطالبة الاتحاد الأفريقي بوضع استراتيجيات تضمن المشاركة الكاملة للأفريقيين في المهجر وتعبئ مواردهم من أجل تنمية أفريقيا؛

(4) دور وسائل الإعلام في ترويج شعار "صنع في أفريقيا":

- 14- عرضت الدكتورة عصفور المسائل التي يمكن لوسائل الإعلام أن تضطلع بخصوصها بدور حيوي في سبيل ترويج شعار "صنع في أفريقيا"، وذكرت أن هذا من الممكن أن يتم عن طريق الإعلام المسموع والإعلانات والبرامج التلفزيونية والصحف والجرائد إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). وفيما يتعلق بتحقيق هدف التمكين الاقتصادي، شددت الدكتورة عصفور على ضرورة تمكين القطاع الخاص، و تنمية المنتجات الأفريقية، وحث السكان على استخدام هذه المنتجات، وتوعية القادة الأفريقيين إضافة إلى إقامة البنية الأساسية، مع زيادة حجم التجارة البينية الأفريقية والوصول إلى السوق العالمية. كذلك فقد ركزت على استخدام وسائل التجارة الإلكترونية كأداة لنشر المعلومات.

قضايا أثرت أثناء المناقشة:

15- أثار المنتدى القضايا التالية:

- منح المنتجات الأفريقية علامة تجارية مميزة وتمكين وسائل الإعلام من الترويج لمثل هذه المنتجات.
- تطوير التكنولوجيا لاستخدامها في ترويج شعار "صنع في أفريقيا".
- بناء قدرات المشتغلين بالإعلام بحيث يصبحوا قادرين فعلياً على ترويج شعار "صنع في أفريقيا".
- استخدام أنظمة نشر المعلومات المشتركة الثابتة.

- الاستفادة من التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك وسائل التجارة الإلكترونية؛

توصيات:

- 16- أوصى منتدى الاتحاد الأفريقي للقطاع الخاص بالآتي:
 - مناقشة وسائل الإعلام الخاصة والعامة لرفع كفاءة العاملين بها من خلال تدريبهم على نقل إيجابيات التنمية في أفريقيا وترويج شعار "صنع في أفريقيا".
 - ضرورة أن تقوم أفريقيا بتعبئة كل طاقاتها من أجل التسويق لنفسها بالشكل الصحيح.
 - على القطاع الخاص أن يرصد ميزانية خاصة للتسويق لنفسه ولمنتجاته.
 - ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام الخاصة والعامة برفع الوعي لدى الجمهور لتغيير مفهومهم حول المنتجات المصنعة في أفريقيا؛

(5) دور سيدات الأعمال والقطاع غير الرسمي في أفريقيا:

17- ركزت رئيسة الاتحاد الغاني لسيدات الأعمال على الدور المحوري الذي تلعبه سيدات الأعمال في مجال الترويج للمنتجات التي تحمل شعار "صنع في أفريقيا". وقد ذكرت في هذا الصدد أن نشاط سيدات الأعمال في القطاع غير الرسمي يحدث نوعاً من تجديد، و يفرض ضغوطاً تنافسية، كما يؤخذ كأساس للتنمية الاقتصادية الشاملة. كذلك أشارت رئيسة الاتحاد الغاني لسيدات الأعمال إلى أن وعى المرأة الأفريقية وإمامها بالعرف السائد في مجال الأعمال يرجع إلى زمن بعيد. وعلى هذا فإن أى عمل يهدف إلى تمكين القطاع الخاص إذا لم يتم ربطه بتنمية قطاع الإنتاج غير الرسمي العملاق سوف يفشل ولاشك في تحقيق الأهداف المرجوة منه. وقد أضافت السيدة رئيسة الاتحاد أن النساء اللاتي يمثلن أكثر من نصف سكان أفريقيا هن اللاتي يعملن في القطاع غير الرسمي حيث يقمن بتصنيع وإنتاج احتياجاتنا الدائمة من المواد الغذائية الأساسية، ولكن دون أن يكثر أحد بهن مما يؤدي إلى عدم الشعور بحجم مشاركتهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية.

18- ومن جهة أخرى تحدثت رئيسة الاتحاد الغاني لسيدات الأعمال عن العجز في المنتجات، وتواضع مستويات التغليف والتوصيل، إضافة إلى اعتياد المستهلك وطلب الأفضل، والمنتجات الأرخص سعراً والأكثر إبداعاً، ومحدودية الوصول إلى الضمانات وبالتالي إلى القروض من أجل توسعة حجم الأعمال، باعتبار أن هذه الأمور تمثل المشكلات الرئيسية التي تواجه القطاع غير الرسمي وسيدات الأعمال.

قضايا أثرت أثناء المناقشة:

19- أثار المنتدى القضايا التالية:

- تشجيع مشاركة المرأة في وضع السياسات.
- تشجيع المرأة على التحدث بصوت واحد لإعلاء قيم الاتحاد والرخاء في مجال الأعمال.
- تنظيم دور الاتحادات النسائية لتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة.
- عدم إمكانية الحصول على قروض.
- إضفاء الصبغة الرسمية على القطاع غير الرسمي، و
- استخدام التكنولوجيا.

توصيات:

20- وقد صدرت التوصيات الآتية:

- تشجيع سيدات الأعمال على استخدام التكنولوجيا المناسبة والممكنة لكي تصبح أكثر قدرة على المنافسة.
- تنمية المجالات ذات الأولوية لترويج المنتجات الأفريقية.
- إضفاء الصبغة الرسمية على قطاع الإنتاج غير الرسمي.
- بناء قدرات سيدات الأعمال.

(6) استخدام العلم والتكنولوجيا كأداة لتنويع وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية:

21- قدمت الدكتورة أماني عصفور عرضاً موجزاً عن الخلفية الخاصة بأصل العلم والتكنولوجيا وضربت أمثلة لأشكال التكنولوجيا التي خرجت من أفريقيا. كما أبرزت حاجة الشعوب بصفة عامة إلى فهم العلم وكذلك إلى وضع إطار عمل لنشر العلم واستخدام التكنولوجيا. أما الحكومات فينبغى عليها التعاون مع مجتمع الأعمال في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالعلم.

22- وقد اختتمت الدكتورة أمينة عصفور كلمتها بالإشارة إلى أن الإنتاج والتغليظ والتسعيير والترويج إضافة إلى أسلوب الدفع والتسليم للعملاء والصبر والقوة، باعتبار أن

كل هذه الأمور إنما تمثل التحديات التي يجب أن ينصب عليها كل الاهتمام، فالاستثمار في مجالى العلم والتكنولوجيا هو أساسى لتنمية القطاع الخاص.

قضايا أثرت:

23- آثار المنتدى القضايا الآتية:

- صعوبة توثيق ما هو قائم بالفعل من مظاهر تنمية العلم والتكنولوجيا في القارة الأفريقية.
- حاجة الاتحاد الأفريقي والنيباد وغيرها من الكيانات إلى عمل حصر لما هو قائم بالفعل في مجالى العلم والتكنولوجيا، بحيث تأتى أية تنمية جديدة مستندة إلى خلفية تاريخية.
- مسألة تبادل المعلومات فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا؛ و
- عدم كفاية الأموال التي ترصدها الحكومات للبحث والتنمية والعلم والتكنولوجيا.

توصيات:

24- صدرت عن الاجتماع التوصيات التالية:

- يجب على الحكومات أن تزيد من ميزانية المنح المرصودة للبحوث والتنمية والعلم والتكنولوجيا.
- يجب على الحكومات الأفريقية توفير المناخ المناسب الذى يتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال البحث والتنمية والعلم والتكنولوجيا.
- يجب على كل من الاتحاد الأفريقي والنيباد العمل على الربط بين جميع المؤسسات العلمية والتكنولوجية في أفريقيا، بغية تسهيل عملية تبادل المعلومات.
- زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في عمليات الإنتاج.
- تنمية المعارف الطبيعية الأصيلة بدلاً من الاعتماد على التكنولوجيا الدخيلة (المشكلات المفاهيمية)؛
- ينبغي على كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية اتخاذ إجراءات جادة لبناء قدرات صناعات السياسات في مجال العلم والتكنولوجيا؛ و
- يجب على الحكومات إدراج العلوم والتكنولوجيا في مناهج التعليم في المرحلتين الثانوية والثالثة.

(7) فرص الاستثمار:

25- أكد ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي مراراً وتكراراً على أن الاستثمار يدعم عملية خلق فرص العمل الجديدة والتكنولوجيا الجديدة، كما يسهم في توفير خدمات أفضل

وتحقيق مزيد من الرخاء، وعلى هذا فقد شرعت العديد من الدول الأفريقية في الإصلاحات الاقتصادية الأساسية بدافع تحسين مناخ الاستثمار. كما بذلت المجموعات الاقتصادية الإقليمية جهوداً مماثلة تتضمن كذلك اقتحام السوق. وقد ساق ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي بعض المعلومات الإحصائية التي تؤكد حجته، مشيراً إلى أن مناخ الاستثمار في أفريقيا كان قد شهد تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، ومن ذلك أن أصبح استقرار الاقتصاد الكلي نموذجاً يُحتذى في أكثر الدول صاحبة أقل معدلات تضخم وأقل نسب عجز في ميزانياتها ومعدلات ثابتة لخدمة الديون. كما شدد من جهة أخرى على التطور الهائل الذي حدث في إعداد البنية الأساسية ووسائل الاتصال وكذلك في تحقيق الاستقرار السياسي والمسائل ذات الصلة بالحوكمة.

26- ولكن على الرغم من التحسن الهائل الذي شهده مناخ الاستثمار عاود ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي الحديث عن وجود تحديات لا بد من تكثيف الاهتمام بها، مثل عدم القدرة على دعم استقرار الاقتصاد الكلي، سن التشريعات الأمنية المناسبة، حقوق الملكية والاستثمار، إضافة إلى المتطلبات العميقة العامة والمشاركة للحوكمة.

27- وقد طرح ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي تساؤلاً حول ما يمكن لأفريقيا أن تقدمه للعالم، وهنا ركز على الحقيقة القائلة بأن أفريقيا لديها الكثير لتقدمه للاستثمار في مختلف المجالات وذلك بفضل ما قامت به من جهد وافر في سبيل تحسين مناخ الاستثمار، وكذلك بفضل ما تملكه من إمكانات وموارد طبيعية تحتاج إلى استغلالها مثل موارد الطاقة إضافة إلى فرص الاستثمار الهائلة في مجال الضيافة والسياحة وصناعة الخدمات عبر القارة بأكملها.

28- وقد اختتم كلمته بالإشارة إلى أن أفريقيا تمتلك الفرص والتحديات في آن واحد وأن مجتمع رجال الأعمال ينبغي عليه الاستفادة من مظاهر التنمية الجديدة والفرص المتاحة لجذب المزيد من الاستثمارات إلى أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يصل بالاقتصاد الأفريقي إلى مستويات مرتفعة للغاية وأن يدفعه باتجاه إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

قضايا أثيرت:

29- فيما يلي القضايا التي أثيرت:

- **مشكلة النزاعات في القارة؛.**
- **مشكلات الحوكمة والفساد.**
- **الحاجة إلى السلام والأمن والاستقرار؛ و**
- **نقص التمويل أمام المشروعات التي تقوم بها البنوك.**

توصيات:

30- صدرت عن الاجتماع التوصيات التالية:

- يجب على الحكومات الأفريقية وضع السياسات التي من شأنها تشجيع التنمية الصناعية.
- ينبغي على الحكومات أن تولي اهتماماً خاصاً لمشكلة الفساد على جميع المستويات.
- يجب على أفريقيا أن تعتمد على رجال الأعمال المحليين مع دعوة الأفريقيين في المهجر إلى المشاركة في عملية التنمية.
- ينبغي على الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، العمل على بناء قدرات رجال الأعمال للتقدم بمقترحات بشأن المشروعات المصرفية، على أن تقوم المؤسسات المالية بمعاونتهم في إعداد هذه المقترحات.

(8) تمويل القطاع الخاص في أفريقيا:

31- لخصت ممثلة البنك الأفريقي للتنمية مهمة البنك في مساعدة الحكومات على خلق البيئة المناسبة، بالإضافة إلى الدور المحفز الذي يلعبه من خلال تنشيط الاستثمارات وتحمل المخاطرة والعمل كمول ومستشار بل وشريك في عملية تعبئة نظرائه في القطاعين العام والخاص من أجل حل القضايا المتعلقة بالتنمية. كما ذكرت أن الهدف الأساسي في النهاية هو الحد من معدلات الفقر في أفريقيا. وأضافت أن البنك لديه وسيلتين للإقراض هما العمليات السيادية التي تتطلب ضامن (مشروعات القطاع العام من خلال الحكومات على أساس عدد من الامتيازات)، والعمليات غير السيادية التي تتطلب ضامن. وأخيراً أوجزت ممثلة البنك المجالات التي تشملها مساعدة البنك للقطاع الخاص، وهي:

- إصلاحات سياسية وخلق المناخ المناسب للأعمال؛
- المساعدات المالية المباشرة (قروض- أسهم- ضمانات... الخ)؛
- المساعدة الفنية والمشورة (خصخصة- تنمية الأسواق الرأسمالية، تنمية صندوق الاستثمار والتنمية)، و
- الدعم المؤسسي للقطاع الخاص.

32- كما ضربت أمثلة لعدد من مشروعات القطاع الخاص التي دعمها ولا يزال يدعمها البنك الأفريقي للتنمية في العديد من الدول الأفريقية.

قضايا أثّرت:

33- وقد أثّرت القضايا الآتية:

- مشكلة تكلفة التمويل وعدم كفايته في أفريقيا (محدودية موارد البنوك المحلية والتكلفة الباهظة للإقراض).
- قيام الحكومات بتقديم حوافز سخية للمؤسسات العامة، الأمر الذي يضعف القطاع الخاص.
- قيام الحكومات بفرض ضرائب ورسوم باهظة على القطاع الخاص.
- قيام الحكومات بمنافسة القطاع الخاص في الأسواق المالية.
- أحكام وشروط الإقراض تبدو غير مواتية (الضمانات).
- انخفاض الفوائد على حسابات التوفير في القارة.
- تخلف الأسواق رأس المال.

34- وقد أعد ممثل المفوضية الأوروبية البيان التالي متضمناً جميع المعانى التى تتعلق بتنمية القطاع الخاص في أفريقيا:

- إصلاح الإطار المنظم ولاسيما من خلال الحوار بشأن دعم الميزانية.
- من خلال برامج متخصصة مثل ذلك البرنامج المعروف باسم "تسهيل المناخ المُتاح أمام القطاع الخاص (Biz Clim)". هذا البرنامج الذى يغطى جميع دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى بإمكانه أن يوفر المساعدات التى توجه خصيصاً للدراسات الفنية المتعلقة إما بتغيير الإطار المنظم أو بتحسين مناخ الأعمال.
- من خلال المساهمة المُقترحة لما يُعرف بـ "تسهيل مناخ الاستثمار"، وهو شكل مُستحدث للشراكة بين القطاعين العام والخاص ينطوى على إنشاء صندوق موحد يُوجه للمساعدة في تحسين مناخ الأعمال في القارة الأفريقية. وسوف تركز تلك الشراكة على الدول التى تخضع لآلية مرجعة القرناء الأفريقيين.
- دعم وتوفير المساعدة الفنية لشركات الأفراد (وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة) والمؤسسات الوسيطة (المنظمات المهنية والقطاعية)، وذلك من خلال:
 - مركز تنمية المشروع والذى له مكاتب محلية وإقليمية،
 - استخدام البرامج المتخصصة مثل ProELInvest (مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيكي الموسعة)، و برنامج تحسين الاستثمار التابع للاتحاد الأوروبى- مجموعة الجنوب الأفريقي.

- الأسهم العادية أو القروض المباشرة من خلال بنك الاستثمار الأوروبي الذي له مكاتب إقليمية في أفريقيا.
- من خلال آلية تسهيل الاستثمار التي أنشئت في إطار اتفاق كوتونو والتي تحمل المشروعات أو البرامج هدفاً تنموياً ضخماً. نظام القروض الشاملة من خلال وسطاء ماليين بهدف تشجيع المزيد من عمليات الإقراض الجريئة والواسعة النطاق والتي تُوجه بصفة خاصة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- من الموارد الخاصة لبنك الاستثمار الأوروبي.
- عبر بنية الصندوق الموحد الذي تم إنشائه في إطار الشراكة الأوروبية الأفريقية بمساهمة المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي بالإضافة إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي.

توصيات:

35- وقد صدرت التوصيات الآتية:

- على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تشكيل اتحادات مالية لتمويل الأنشطة الخاصة.
- إنشاء صناديق خاصة لتمويل بعض الأنشطة- مساهمة عامة.
- على الحكومات أو البنوك المركزية أن تقدم ضمانات للقروض الأجنبية التي تُمنح لأطراف محليين.
- لا بد من السماح للقطاع الخاص بالحصول على أموال من المؤسسات الدولية التي تقدم تسهيلات مالية.
- تنفيذ إصلاح مؤسسي، إصلاح سياسى، إصلاح ضريبي، مع مراجعة السياسات الضريبية والنقدية.
- على القطاع الخاص أن ينتقى العاملين به من ذوى الخبرة.
- على البنك المحلى إدخال النظام المستخدم للتكنولوجيا الحديثة.
- خلق خدمات جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الدعم المؤسسى للبنوك عبر البنك الأفريقي للتنمية.

(9) تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

36- بدأ ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مداخلته بمقدمة حول تنشيط برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث ركز على تعريف مفهوم هذه الشراكة ومتى ولماذا تكون لدينا مثل هذه الشراكة. وقد عرفها بأنها شراكة تعاونية بين القطاعين العام والخاص تعتمد على خبرات كل من الشريكين اللذين يعملان على الوفاء بالاحتياجات المتعارف عليها للجمهور، على أن تكون حصة كل منهما متساوية في الموارد والمخاطر

والحوافز. وهنا شدّد ممثل اللجنة الاقتصادية على أن الحكومات تواجه عدداً من التحديات والمطالب تتعلق بتوفير بعض السلع الأساسية للمواطنين، إلا أن الحكومات ضعيفة ولا تقوى على مجابهة تلك التحديات، ومن هنا تأتي الحاجة إلى دخولها في شراكة مع القطاع الخاص.

37- وقد ركز المتحدث على الحاجة إلى التعاون في المجالات الأساسية التالية: الخدمات الاجتماعية (المياه والصحة العامة، التركيز على مسائل السياسات العامة مثل الصحة والتعليم)، البنية الأساسية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

38- كما قام بسرّد بعض قصص النجاح التي تحققت في أفريقيا من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤكداً على أن الفضل في تلك النجاحات يرجع إلى وضع الاستراتيجيات الجيدة وفعالية مثل هذا النوع من الشراكة إضافة إلى كفاءة الإدارة. وأخيراً قدم السيد ممثل اللجنة الاقتصادية الأفريقية عرضاً موجزاً للكيفيات والأطر التي يجب أن تلتزم بها مثل هذه الشراكات لكي تضمن العمل بكفاءة واقتدار. وهذه الكيفيات هي: إعداد الخطط إعداداً بارعاً، اختيار الفرصة الصحيحة، اختيار الشريك الصحيح وضمان وسائل الدعم المالي.

قضايا أثرت:

39- تمت إثارة النقاط التالية:

- الرغبة السياسية هي مفتاح نجاح برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الشفافية هي أيضاً أمر حيوي لمثل هذه البرامج.

توصيات:

40- وقد صدرت التوصيات الآتية:

- ينبغي على كل من الاتحاد الأفريقي والنيباد أخذ في الاعتبار تجارب بعض الدول الآسيوية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستخلاص الدروس المستفادة والتمكن بالتالي من تنفيذ هذا النوع من الشراكة في أفريقيا.
- يجب على الحكومات أن تكون لديها معيار واضح وأن تقوم بدمج برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في خططها الاقتصادية.
- يجب على الحكومات أن تجعل من استخدام خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة شرطاً أساسياً للحصول على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(10) دعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودور التمويل الصغير في أفريقيا:

41- بدأت السيدة روز موانيكى، من مؤسسة INAFI Africa، عرضها لهذا الموضوع الحيوي بتقرير الواقع القائل بأن الفقر في أفريقيا له طبيعة متعددة الأبعاد ومعقدة، مشيرة إلى أن مسألة اقتلعه تتطلب حلولاً متعددة الأوجه. وتتجلى مظاهر الفقر في أنحاء القارة من خلال عدة عوامل مثل تدنى مستوى التعليم، وعدم الحصول على الموارد بشكل كافي، وضعف أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية. وبالرغم من ذلك فإنه ليس هناك استراتيجية واحدة مضمونة أو أسلوب معالجة لحل المشكلات المتصلة بالفقر؛ فعلى مدى السنوات العشرين الماضية كان تقديم الخدمات المالية لهذه الطبقات الفقيرة - وهو ما قامت به المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر- كان قد اعتُبر بمثابة أداة لمكافحة الفقر والحد منه.

42- وعلى الرغم من أن التمويل الصغير ليس هو الدواء الناجع للفقر وكل ما يتعلق به من تحديات في مجال التنمية، إلا أنه لعب ولا يزال دوراً مؤثراً في المجالات الرئيسية الآتية: خلق فرص عمل جديدة بكل ما يترتب على ذلك من زيادة في الدخل، وبناء الأصول الثابتة والحد من هشاشة الفقراء، وتحسين مستويات التعليم طالما أن الفقراء هم الأكثر قدرة على حمل أبنائهم على استمرار الذهاب للمدارس، ودعم المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة بزيادة مشاركتها في دخل الأسرة واكتساب الأصول الثابتة بل

وفي اتخاذ القرارات الهامة التي من شأنها التأثير على حياة الأسرة، هذا فضلاً عن الحد من وفيات الأطفال وتحسين مستوى صحة الأم وتغذيتها وتسكينها على مستوى الطبقات الفقيرة. وأخيراً فإن كل هذه الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية القائمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال التمويل الصغير، إنما هي تتفق والأهداف الإنمائية للألفية سواء على مستوى القارة أو على مستوى العالم، وبالتالي فهي جزء من مهمة الاتحاد الأفريقي.

قضايا أثيرت:

43- تواجه عملية توفير الخدمات المالية للفقراء بعدد من التحديات. تلك التحديات التي كانت جزءاً من القضايا التي أثيرت خلال المناقشة على النحو التالي:

- الخصائص المميزة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لاسيما في ضوء حجم أعمالها، الأمر الذي جعل المؤسسات المالية الرسمية تتعاقس عن توفير الخدمات المالية لهذا القطاع.
- محدودية رأس المال والموارد المالية المخصصة لل MFI إضافة إلى نقص العمالة الماهرة وذات الخبرة القادرة على دعم وإدارة مخاطر القروض.
- الاقتصاد الكلي ومقتضيات الإطار القانوني وتدنى مستويات البنية الأساسية، الأمر الذي يعوق نمو هذا القطاع.
- ضعف القدرات في مجال الأعمال والإدارة حيث أن العميل المستهدف غير محدد بدقة داخل القارة.

توصيات:

44- أصدر المنتدى التوصيات التالية:

- يجب على الحكومات إعادة النظر في المناخ الداعم والمواتي وخلق مثل هذا المناخ (القانوني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والضريبي).
- ينبغي على الحكومات أن تحدث تغييرات في أنشطتها البنكية بحيث يتمكن التمويل الصغير الموجودة من التكيف مع الأنظمة المالية الوطنية التي تطبقها تلك الحكومات.
- الترابط، الشفافية والاتحاد بين المنشآت والمتوسطة والمتناهية الصغر التابعة للقطاع الخاص، إذ لا بد من تشجيعها على التحدث بصوت واحد.
- على الاتحاد الأفريقي أخذ في الاعتبار ضرورة تمويل برامج وشبكات تلك الشركات لرفع قدراتها وتنميتها.

(11) التمكين الاقتصادي للقطاع الخاص في أفريقيا، بما فيه المرأة:

45- عرّف ممثل الاتحاد الأفريقي معنى التمكين بأنه منح القدرة على التصرف والعمل، مؤكداً مراراً وتكراراً على أن امتلاك القدرة يعني امتلاك وسائل والتصرف والأدوات اللازمة للعمل، والعمل يخلق شيئاً جديداً أو يُحدث وفرة أو يضيف قيمة جديدة للوسائل الأصلية.

46- وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص فقد شدّد على أهميته في التعجيل بالنمو الاقتصادي وإحداث وفرة وخلق فرص عمل والاهتمام بالبنية الأساسية والتعليم والصحة، وغير ذلك الكثير. وأشار إلى أن الحكومة والمستهلكين والقطاع الخاص هم في واقع الأمر العنصر الفاعل الأساسي في عملية تمكين القطاع الخاص.

47- وطالما أن القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد فإن هناك بالضرورة تحديات تواجهه، كما أن هناك نقص في المساعدات اللازمة لاستقرار الاقتصاد الكلي، وتضارب السياسات وعدم انسجامها، واختلال في الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض الدول، وقيود في الوصول إلى الأسواق، ومعوقات البنية الأساسية ومحدودية الحصول على الموارد المالية وموارد الاستثمار الأخرى.

48- وقد اختتم حديثه بعرض المسائل الرئيسية التي يجب على كل من الحكومة والمستهلكين والقطاع الخاص القيام بها في سبيل تعزيز وتمكين القطاع الخاص. وشدّد على أن الحكومة بإمكانها دعم القطاع الخاص من خلال الاهتمام بإبراز التحديات في المقام الأول، كما يمكن للقطاع الخاص أن يقوى نفسه بنفسه بأن يكون نشطاً وفعالاً، موحداً ومصمماً على الحديث بصوت واحد. كما يمكن لذلك التمكين أن يتحقق في حالة ما إذا قام المستهلكون بدعمه من خلال طلبهم على السلع والخدمات وأيضاً بفضل الثقة والوضوح في عمليات القطاع الخاص.

قضايا مُثارة:

49- أثّرت القضايا التالية:

- على الاتحاد الأفريقي أن ينمي أدوات الضمان ويرتقى بالمعايير الإجبارية التي من شأنها خلق المناخ المواتي لازدهار القطاع الخاص.
- التدرج في الممارسات الأفضل بدلاً من إعادة دوران العجلة مرة أخرى.
- تحقيق التنمية ومتابعة الآليات الخاصة بالتنمية الاستراتيجية.
- الحاجة إلى استراتيجية مشاركة ملائمة تضم مشاركين مثل البنوك والكيانات المتعددة الجنسيات غير الممثل البعض منها هنا.

توصيات:

50- وقد صدرت التوصيات الآتية:

- على مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية دعم إمكانية إقامة مؤسسات أفريقية لتدريب عناصر أوساط الأعمال في أفريقيا.

- على الاتحاد الأفريقي أن ينمى الأدوات والمعايير الإجبارية التي يجب على الدول الأعضاء تطبيقها والكفيلة بخلق المناخ المحفز للقطاع الخاص على الازدهار.

(12) عرض مصفوفة خطة العمل:

51- عرضت مفوضية الاتحاد الأفريقي مصفوفة خطة العمل التي ارتكزت على العروض والتوصيات التي صدرت في وقت مبكر عن المنتدى، وتم إدراج التعليقات التي ذكرت في هذا الصدد في المصفوفة. وقد تمت التوصية بالآتي:

- على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنمى تنفيذ آليات خطة العمل وأن تتابعها.
- كما أن مفوضية الاتحاد الأفريقي مدعوة أيضاً إلى إشراك بعض من الأطراف المعنيين مثل البنوك والاتحادات متعددة الجنسيات طالما أنها تلعب هي الأخرى دوراً في مجال تنمية القارة الأفريقية.
- على مفوضية الاتحاد الأفريقي الاعتراف بمشاركة الهيئات الأخرى مثل الدائرة المستديرة الأفريقية للأعمال وغرفة التجارة والصناعة لعموم أفريقيا، وبأن جميع الأنشطة تقوم على مبدأ التكامل.

52- مرفق طى هذا التقرير نسخة من مسودة هذه المصفوفة، حيث من المقرر أن يُعاد تفتيحها وتحديثها بعد إجراء عدد من المشاورات مع مجتمع الأعمال والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(13) اعتماد التقرير:

53- اعتمد المنتدى التقرير الصادر عنه.

(14) الجلسة الختامية:

54- وقد تولى رئاسة الجلسة الختامية كل من الدكتورة أمينة عصفور عن اتحاد سيدات الأعمال المصريات، والسيد ماكسويل مكواز الامبا مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي. وكانت الدكتورة أمينة عصفور قد وجهت الشكر إلى جميع الحاضرين لمشاركتهم في هذا المنتدى، كما أعربت عن تقديرها وإعجابها بمستوى وجودة المناقشات وبأن جميع الموضوعات المطروحة قد نوقشت بشكل متعمق. وشجعت المشاركين على نقل تلك الموضوعات كل إلى دولته للتأكيد على أن شعار "صنع في أفريقيا" يعتبر المفتاح الحقيقي لترويج السلع والخدمات المصنعة في أفريقيا.

55- أما عن السيد مكواز الامبا فقد توجه بالشكر إلى المشاركين على إسهاماتهم القيمة طوال فترة المنتدى الذي وصفه بالنجاح المدهى. كما أعرب أيضاً عن عمق تقديره لجودة العروض المقدمة ولثراء المناقشات. وأخيراً ركز السيد

مكوازالامبا على أن موضوع المؤتمر أخذ في الاعتبار مسألة الحاجة إلى تمكين القطاع الخاص حتى يصبح قادراً على مواجهة التحديات المفروضة عليه. كما اثنى على التوصيات الصادرة عن المنتدى والتي سوف تُعرض لاحقاً على أجهزة الاتحاد الأفريقي. وفي ختام كلمته تمنى لجميع المشاركين في المنتدى العودة السالمة إلى أوطانهم، وأعلن رسمياً اختتام أعمال المنتدى الثاني للقطاع الخاص التابع للاتحاد الأفريقي.

56- وفي النهاية قامت السيدة لوسيا كواتشى، رئيسة الاتحاد الغاني لسيدات الأعمال، بتوجيه الشكر نيابةً عن جميع المشاركين في المنتدى.

منتدى القطاع الخاص – الاتحاد الأفريقي
جدول بشأن خطة العمل

الموضوع	العناصر الرئيسية	الإجراءات المطلوبة	الجهات المعنية
التجارة الأفريقية البيئية	الحواجز غير الجمركية	الجمارك – تبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات الهجرة وجوانب الرقابة الأخرى. العوائق على امتداد الطرق – التنفيذ الفعال للاتفاقيات الخاصة بالنقل البري.	الحكومة ، المجموعات ومفوضية الاتحاد الأفريقي الحكومات
	الحاجة إلى التنوع	وضع سياسات لتشجيع التنوع. ضرورة قيام القطاع الخاص بالتنوع اللازم.	الحكومة القطاع الخاص
	الجودة	المعايير – تحسين جودة المنتجات واعتماد المعايير الدولية.	القطاع الخاص
	تكاليف النقل	تحسين فعالية نظام النقل	الحكومة والقطاع الخاص
	الحوار بين القطاعين العام والخاص	إنشاء إطار مؤسسي تشاوري بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. توحيد القطاع الخاص للتحدث بصوت واحد.	الحكومة والقطاع الخاص القطاع الخاص
	بناء القدرات المؤسسية	تعزيز وحدات القطاع الخاص داخل الوزارات الحكومية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئات الأخرى. التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.	الحكومة ، القطاع الخاص الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الأفريقي. الحكومات
	تنفيذ الاتفاقية التجارية	التعجيل بتوقيع الاتفاقيات التجارية الجديدة	الحكومات
التجارة الدولية	يجب ألا يقتصر شعار "صنع في أفريقيا" على الأسواق الأفريقية فقط.	إلغاء كافة أشكال الحواجز غير الجمركية التي تعيق التجارة مع العالم الخارجي . تحسين جودة المنتجات الأفريقية واعتماد المعايير الدولية.	الحكومة القطاع الخاص
دور وسائل الإعلام	تقديم التقارير الإيجابية	تدريب العاملين في مجال الإعلام	الحكومة ، القطاع الخاص
	الأبحاث والمعلومات	إجراء الأبحاث ونشر المعلومات لتعزيز المنتجات الأفريقية.	العاملون في مجال الإعلام
	إقرار علامة تجارية	إقرار علامة تجارية تحدد جميع المنتجات التي تصنع في أفريقيا.	القطاع الخاص

اعتماد التجارة الإلكترونية كوسيلة لتعزيز المنتجات والخدمات الأفريقية.	التجارة الإلكترونية		
دمج القطاع غير الرسمي في الإطار الأوسع للسياسات والتخطيط.	دور القطاع غير الرسمي	المرأة والقطاع غير الرسمي	
التدريب ومحو الأمية الوظيفية وتنمية الأعمال ، وخاصة بالنسبة للمرأة التي تشكل 85% من العاملين في القطاع غير الرسمي			
حث الحكومة على زيادة الإنفاق في مجال الأبحاث والتنمية والعلم والتكنولوجيا.	دور العلم والتكنولوجيا	العلم والتكنولوجيا	
الربط بين كافة المؤسسات العلمية والتكنولوجية في القارة من أجل تبادل المعلومات حول التنمية.			
تعزيز التكنولوجيا المبنية على المعارف التقليدية			
إدراج العلم والتكنولوجيا في التعليم المدرسي وفي مرحلة التعليم الثالث	مجال نمو العلم والتكنولوجيا في المستقبل		
تعزيز السلام والأمن من أجل تحقيق التنمية.	السلام والأمن	فرص الاستثمار	
تشجيع الحكومات على الانضمام إلى الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران وتنفيذ البروتوكولات الخاصة بمكافحة الفساد.	الحكومة والفساد		
تدريب وبناء مهارات رجال الأعمال المحليين.	تنمية الشراكة المحلية		
وضع سياسات ذات أهداف لتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة.	النقص في سياسة مساندة عملية التصنيع .		
توفير مناخ أفضل للاستثمار	مناخ الاستثمار		
إرساء السياسات تسهل الوصول إلى التمويل ، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	الوصول إلى التمويل	تمويل القطاع الخاص	
توفير تسهيلات بشأن قروض طويلة الأجل .			
الإصلاح المؤسسي للمؤسسات المالية.			
تنمية رأس المال والاستثمار المشترك/خطط ضمان الائتمان			
التصدي لمشكلة الفساد في القطاع المصرفي.			
إنشاء إطار يكفل المساندة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	
تعزيز القدرة التفاوضية في شأن ترتيبات الشراكة	القدرة على التفاوض		

	بين القطاعين العام والخاص.		
الحكومة	إنشاء إطار ملائم لتعزيز تطوير مؤسسات التمويل الصغير.	الإطار القانوني لمؤسسات التمويل الصغير.	التمويل الصغير والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
الحكومة والقطاع الخاص	دعم قدرة القطاع الخاص على إشراك الحكومة في مسائل التنمية.	بناء القدرات	التمكين الاقتصادي للقطاع الخاص
الحكومة والقطاع الخاص	التدريب على مهارات الإدارة		
الحكومة	توفير بيئة ملائمة لتمكين القطاع الخاص من العمل.	بيئة ملائمة	

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

Report of the second Pan-African private sector forum

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4439>

Downloaded from African Union Common Repository